



العرب و اليورو (الواقع والآفاق)

أ. خبابة عبد الله . جامعة مسيلة

أ. قاسمي كمال . جامعة مسيلة

أ. هبال عبد المالك . جامعة مسيلة

مقدمة

إن أوروبا ذات السبعة عشر لغت بدأت باتحادات صغيرة لتتطور وتصبح أكبر سوق مشتركة تضم 25 دولة وتستمر في البناء والإتحاد لتنتقل بعد ذلك إلى الوحدة النقدية ذات الشأن والوزن والقوة في الإقتصاد العالمي. بعد أن تنازلت على أعلى رموز السيادة والتمثل في العملة الوطنية لصالح العملة الموحدة (اليورو). إن إنطلاقة اليورو والاهتمام الذي حظي به في الأوساط المالية والسياسية والإقتصادية خلق وضعاً جديداً في التوازنات النقدية العالمية. يأتي الإعلان عن ميلاد الأورو تعبيراً عن تحقيق الوحدة الإقتصادية وتجسيدا للوحدة النقدية التي أصبحت واقعا له دوره العالمي ومنافسا قويا للورقة الخضراء (الدولار).

إن منافسة اليورو وتحدي الدولار الأمريكي كعملة إحتياطية عالمية يحمل في ذاته محكا كبيرا للمصالح الأمريكية الأوروبية يصعب معه إيجاد صيغة توفيقية ترضي الطرفين وذلك للدور الذي يلعبه الدولار كعملة وطنية أمريكية و عملة إحتياطية عالمية وكعملة العملات ، مما مكن الولايات المتحدة من زيادة استثماراتها واستهلاكها ، وتكييف الإقتصاد العالمي وفق متغيرات السياسة الإقتصادية الأمريكية.

وبناء على هذا فإن أي انتقاص من دور الدولار الأمريكي كعملة عالمية أولى يعتبر من وجهة النظر الأمريكية إعتداء على المصالح الحيوية الأمريكية ، فإذا تمكن الأورو من تحقيق آمال التصورات الأوروبية فإنها بكل تأكيد تشكل تحديا واضحا لتلك المصالح الأمريكية . فالإتحاد الأوروبي يبحث عن دور أكبر على الصعيد الدولي ، ومما لا يمكن نفيه أنه سيكون له تأثيره على اقتصاديات الدول العربية ، التي ترتبط تاريخيا واقتصاديا بمجموعة الدول الأوروبية أكثر من ارتباطها بالولايات المتحدة الأمريكية . كما تعد الدول العربية أهم شريك تجاري للإتحاد الأوروبي . لذلك فإن ميلاد هذا الإتحاد النقدي بلا شك سيكون له بالغ الأثر .

انطلاقا من هذا جاءت هذه الدراسة المتواضعة محاولة الإجابة على التساؤلات الآتية:

- 1- هل يحقق اليورو الأهداف الاستراتيجية التي وجد من أجلها؟
- 2- ماهو الدور الذي يلعبه الأورو في الإقتصاد العالمي؟
- 3- ماهو تأثير التعامل بالأورو على الإقتصاديات العربية بصفة عامة ، والجزائر بصفة خاصة؟



المحور الأول :

1- ميلاد اليورو: أصبحت العملة الموحدة للإتحاد الأوروبي (اليورو) ، الآن من العوامل الهامة على ساحة التجارة الدولية ، إذ تستفيد منطقة اليورو التي تضم 25 دولة من ظروف إقتصادية أقل تعرضا للتقلبات عما كانت عليه في الماضي ، وقد اكتملت صورة هذا الحلم من خلال اكتسابه مكانة في السوق الدولية ، والدور الذي يلعبه بصفته عملة دولية إلى جانب الدولار الأمريكي وغيره . وبعد 05 سنوات من تداوله بدأت بعض التساؤلات تشغل بال أهل الاختصاص من إقتصاديين وسياسيين منها :

- قدرته على منافسة الدولار .
- حظوظ نجاحه كعملة دولية .- تأثيره على الإقتصاديات الأخرى وبالتحديد الدول العربية.
- إن ميلاد الأورو مر بمرحلتين أساسيتين ⁽¹⁾ :

1- المرحلة الأولى من 1999/01/01 إلى 2001/12/31: حيث تم فيها التعايش مع الوحدات النقدية الوطنية

2- المرحلة الثانية من 2002/01/01 إلى يومنا : حيث إنقلبت كل الأنشطة باليورو ، أي كل الموجودات هي قابلة التحويل إلى اليورو ، واختفاء العملة الوطنية بالعملة الأوروبية (اليورو) والعملات المحررة بالعملات الوطنية تم سحبها من تداول العملات يوم 2002/06/30.

2- الإطار القانوني والعملياتي: ثلاثة مبادئ كبرى تنظم المرور خلال المرحلة الإنتقالية ⁽²⁾ :

- 1- إستمرارية العقود: مجئ اليورو لا يكون له أثر في تغيير حدود إتفاق قانوني أو إعفاً من تنفيذه ، لا يعط لأي طرف من العقد حق تغيير أو إعطاء نهاية أحادية الطرف إلا في إتفاق واضح .
- 2- قابلية إستهلاك اليورو وأجزائه : حل اليورو محل العملات الداخلية في 1999/01/01 طبقاً لمعدلات التحويل المتفق عليه والمثبتة نهائياً غير أنه خلال المرحلة الإنتقالية يتواصل استعمالها كما أنها جزء من اليورو .

3- مزدوج (لامانع ، ولا فرض): خلال المرحلة الإنتقالية يتم تعايش اليورو مع كل العملات الوطنية .

المحور الثاني :

إيجابيات وسلبيات اليورو : يتفق كل المحللين الإقتصاديين على اعتبار إنطلاق اليورو حدثاً هاماً توجت فيه أوروبا مسيرتها التوحيدية مع نهاية نهاية القرن العشرين وتجعل منه العملة الني تسعى دول منطقة إلى جعله المنافس الند للدولار وذو وزن ثقيل في الإقتصاد العلمي لأنه يؤثر إيجاباً وسلباً على اقتصاديات هذه الدول ⁽³⁾:



1- إيجابيات (مزايا الأورو):

أ- تسهيل عملية التبادل بين دول الأعضاء المشاركة في اليورو: بفضل اعتماد اليورو كعملة أساسية في المبادلات بين دول الأعضاء ساهم في :

- تقلص المخاطر وتكاليف التبادل بين الدول وبالتالي تطوير وتبادل المنتجات .
- إختفاء مخاطر الصرف .
- إلغاء تكاليف عمليات الصرف ، إذقررت اللجنة الأوروبية إختفاء هوامش وعمولات الصرف على العمليات بالنسبة للدول المتجاورة من جهة وانخفاض التكاليف الداخلية لتسيير العمليات المتجمعة في مختلف الاتحادات الإقتصادية من 160 إلى 130 مليار فرنك كل سنة ، مما يسهل على المؤسسات المتوسطة والصغيرة الزيادة في نشاطاتها.

ب- منع الإنخفاض المتسلسل لقيمة العملات: إن تثبيت معدلات الصرف لاربعة فيه بين العملات الوطنية واليورو وبالتالي خفض قيمة العملة غير مقبول من طرف الحكومة والتي هدفها إعطاء الميزة التنافسية لمؤسسات الدولة .

ج- تأمين سياسة ملائمة لقرارات المؤسسات على المدى الطويل: إن إختفاء المخاطر الناجمة عن عملية الصرف سيخلق محيط إيجابي ومحفز فيما يتعلق بالصادرات والواردات والديون ، هذه القرارات لها أثر في المدى الطويل على مردودية المؤسسة . وعلى هذا فإن كل من مؤسستي TOYOTA و UNILEVER صرحتا أنه في المستقبل لن تستثمرا في الدول الغير منظمة لمنطقة اليورو .

د- إستقرار الأسعار داخل الإتحاد : لقد أخذ البنك المركزي الأوروبي على عاتقه مهمة تطبيق وتنفيذ السياسة النقدية مع التركيز على أهم عنصر ألا وهو استقرار الأسعار . ويجب على البنك أن يكون مستقلا عن حكومات الدول والمؤسسات المجاورة ، مع إستقلالية البنوك المركزية عن السلطة السياسية لتفادي نسب التضخم المرتفعة .

هـ -تقليص مستوى نسب الفائدة : إن إختفاء العملات الوطنية سوف لن تكون سياسات وطنية للصرف ، فظهور العملة الموحدة سيخلق أسواق مالية واسعة إجبارية ، والتي ستجلب نسبة هامة من الإدخار العالمي مساهمة في تخفيض نسب الفائدة في أوروبا . ومع إلغاء مخاطر الصرف سيحتم على الإدخار أن يبقى داخل أوروبا ، مع أن الإدخار الغير الأوروبي الذي تجلبه عملة أجنبية والتي يسيرها البنك المركزي المستقل سيتم استثماره بشكل واسع في أوروبا .

إن توحيد الأسواق سيعمل على زيادة السيولة وتقليص الخطر ، خاصة بالنسبة لملاك الحصص أو الأسهم . مما يجذب الكثير من المستثمرين غير الأوروبيين إلى شراء أسهم أو حصص في أوروبا ، لكي لا يكونوا مجبرين على دفع حقوق المحللين الإقتصاديين المتخصصين في العديد من الأسواق والعملات الأوروبية .



ن-إعادة توازن النظام النقدي العالمي: إن تسيير السياسة المالية من قبل البنك المركزي المستقل سينقص من أولوية الدولار كعملة احتياطية وعملة يتم بها فوترة الصفقات الخاصة بالتجارة الخارجية. ومنه فالنظام النقدي الدولي يسترجع توازنه على مستوى ثلاث مناطق الأوهي : منطقة اليورو ، منطقة الدولار ، منطقة الين. والذي سيسمح لأوروبا بالمنافسة العادلة مع أهم الشركاء المنافسين (الولايات المتحدة واليابان) على الساحة التجارية والنقدية الخارجية. ومنه يشكل الأورو العائق الكبير والحقيقي تجاه الدولار والسلطات النقدية الأمريكية في مجال تحديد السياسة الخاصة بها بالنظر للوضع الأمريكية.

و-الإسراع في بناء السياسة الأوروبية : إن تطبيق سياسة نقدية سوف يؤدي لامحالة إلى حركة جديدة للتكامل والتي تؤدي إلى تحويل الخبرات السياسية إلى مؤسسات شبه وطنية ، لتطوير السياسة الخارجية والأمن المشترك ويؤدي كذلك إرساء أوروبا على موقع دولي صلب شبه اختفاء لحق الفيتو.

ي- تشجيع التبادل البيئي وتحقيق المصلحة لجميع الدول الأعضاء : يشجع اليورو والتبادل البيئي لكنه يمنع منعاً تلقائياً أن يكون هذا التبادل لمصلحة دولة على حساب دولة أخرى، نظراً لإختفاء التخفيضات التنافسية لعملات المنطقة. وكمثال على ذلك التخفيضات التي أجرتها بريطانيا وإيطاليا وإسبانيا على قيمة عملاتها مقابل العملات الأوروبية الأخرى سنتي 1992 و1995، مما أدى إلى إنخفاض أسعار سلعها وزيادة الطلب عليها وارتفعت صادراتها، وهذا على حساب سلع دول أوروبية أخرى كفرنسا وألمانيا التي إنخفض الطلب عليها وانخفضت صادراتها وتفاقت معدلات البطالة فيهما. وهكذا فإن تخفيض القيمة التعادلية لدولة أوروبية لا بد أن يضر بمصالح دول أوروبية أخرى، خاصة إذا علمنا بأن 70% من التجارة الخارجية لدول الإتحاد بينية فظهور اليورو لا يسمح إطلاقاً بتحقيق مكاسب للبعض على حساب البعض الآخر ، فهو عملة وحيدة ذات قيمة ثابتة تسري على جميع البلدان المنتمية إليه.

2-سلبات اليورو:

1- إطلاق اليورو في ظل عدم إنجاز الوحدة السياسية الأوروبية : لقد رأت العديد من الدول ذات النفوذ في الإتحاد الأوروبي أن السلبات السياسية للإنضمام لليورو أكبر بكثير من الأضرار الاقتصادية الناجمة عن عدم الإنضمام لليورو، إذا يعتقد فريق من المحللين بأن الوحدة السياسية ضرورة حتمية لنجاح الوحدة النقدية ويستند هؤلاء إلى الحجج التالية:⁽⁴⁾

-لا يمكن للوحدة النقدية أن تعمل بكفاءة في ظل غياب حكومة مركزية تتولى إدارتها والإشراف على طبع العملة وتوزيعها على الحكومات والبنوك المركزية.

- لا بد للبنك المركزي الأوروبي أن يكون مسؤولاً أمام حكومة مركزية.



- إن حكومات دول الاتحاد الأوروبي سوف تدرك - عاجلا أو آجلا - ضرورة إقامة حكومة مركزية على مستوى دول الاتحاد ، تنفذ سياستها حكومات وطنية رمزية في دول الأعضاء ، أي أن هذه الدول تعتقد بفشل الوحدة النقدية ما لم يتبعها وحدة سياسية.

2- التخلي عن السيادة الوطنية من أجل سياسة إقتصادية موحدة: تلتزم دول الاتحاد بموجب معاهدة

ماستريخت لسنة 1992 وخاصة بعد إطلاق اليورو بالتخلي عن عملاتها الوطنية ، وتلاشي دور بنوكها المركزية مع تدخل البنك الأوروبي في صياغة سياساتها الإقتصادية المستقلة ، مما يؤدي إلى الحد من حرية هذه الدول في اتخاذ القرارات الإقتصادية المستقلة. فعلى سبيل المثال تفرض الإتفاقية السابقة في مادتها 109 أربع معايير يتعين توفرها في الدولة الراغبة في عضوية الاتحاد (5) :

- المعيار الأول يتعلق بمعدل التضخم الذي لا يتعين أن لا يكون مرتفعا بحيث يهدد إستقرار الأسعار (تقبل الدولة في الاتحاد إذا كان معدل التضخم فيها لا يتعدى 2.7% شريطة الإستجابة للمعايير الأخرى.

- المعيار الثاني يرتبط بعجز الميزانية الذي ينبغي أن لا يكون مفرطا ولا يتعدى 3% من الناتج المحلي الإجمالي ، وتعد إيطاليا من الدول التي بذلت أقصى الجهود لتقليص عجزها المالي من 6.8% في سنة 1996 إلى 2.7% سنة 1997 وللوصول إلى هذه النتيجة فرضت ضرائب إضافية بمقدار 12500 مليار ليرة (حوالي 07 مليار دولار) تحملها الأفراد والشركات (6) .

- المعيار الثالث يتعلق بتخفيض حجم الديون العامة التي يجب تقليصها إلى أقصى الحدود الممكنة حتى لا تؤثر على السير الطبيعي للمالية العامة ولا تتعدى 60% من الناتج المحلي الإجمالي.

- المعيار الرابع يتعلق بسعر الفائدة طويل الأجل الذي تحاول البلدان تخفيضه حتى يمكن للقطاع الخاص زيادة استثماراته وخلق فرص عمل إضافية ويكون أقصى حد 7.6% لكي تقبل عضوية البلد في الاتحاد.

3- التفاوت في مستويات الأداء الإقتصادي لدول الوحدة النقدية : قد تظهر الإختلافات بين دول الاتحاد

الأوروبي بسبب إختلاف مستويات النمو الإقتصادي بين دولة وأخرى ، فدول الاتحاد تضم دولا كإيطاليا وإسبانيا والبرتغال كما أنها تضم دولا أخرى كألمانيا وفرنسا وهولندا وهي أكثر كفاءة في الأداء الإقتصادي من المجموعة الأولى وأكثر تنافسية أي أن هناك تفاوتاً في الأداء الإقتصادي لدول الاتحاد .

4- التركيز على توجيه الإستثمارات إلى أوروبا وعلى حساب الدول النامية : يتخوف بعض

الإقتصاديين من تحول منطقة اليورو تدريجيا إلى إقتصاد مغلق على نفسه ، إذ يلاحظ مع بداية تطبيق المرحلة الثالثة من معاهدة ماستريخت عام 1996 زادت عمليات إنسحاب الشركات الصغيرة الأجنبية من الأسواق الأوروبية



ومنها شركات خليجية مثل مؤسسة الإستثمار الكويتي التي كانت تملك ما يقرب من 35% من أسهم لإحدى الشركات الإسبانية.

ومن ناحية أخرى لا يقتصر إغلاق إقتصاد منطقة اليورو على القطاعات التجارية ، وإنما قد تمتد إلى الحد من حجم الإستثمارات المالية بقصد توجيهها لتحقيق أهداف التنمية في بلدان الإتحاد الأوروبي الأقل تقدما في جنوب أوروبا ، ولذلك يتخوف البعض من أنه في ظل استخدام اليورو سوف تتحمل بعض الدول الأعضاء مرتفعة النمو دون غيرها أعباء مالية لدعم الدول الأخرى الأقل نموا.

5-إختفاء المزايا النسبية التي تتمتع بها بعض الصناعات في بعض المناطق: تطبق دول منطقة اليورو ضريبة مختلفة لتجنب لجوء بعض الصناعات إلى الهجرة من الدول مرتفعة الضرائب إلى الدول منخفضة الضرائب داخل الإتحاد الأوروبي. ويؤدي التحول إلى استخدام اليورو في دول منطقة اليورو إلى فقدان الميزة التنافسية النسبية التي تتمتع بها بعض الصناعات ، مثل الضرائب المنخفضة في فرنسا وإيطاليا وغيرها ، ويرى بعض الإقتصاديين أن هناك احتمالا لظهور مخاطر إضافية بالنسبة لبعض الدول التي قد تكون أسعار عملاتها مقابل اليورو قد حددت بأعلى من قيمتها الحقيقية ، وهذه الدول معرضة لتدهور القدرات التنافسية لصناعاتها مالم تتخفف الأجور.

المحور الثالث: العرب واليورو

1-عناصر الجذب : إن نجاح الوحدة النقدية اليورو سيؤثر ويتأثر بصورة أو بأخرى بإقتصاديات الدول العربية ، ولدراسة هذه التأثيرات يجب علينا أن نبين الأهمية الجيو ستراتيجية التي تربط أوروبا بالعالم العربي ⁽⁷⁾:

1- المساحة الكبرى التي تمثلها دول العلم العربي المطلة على البحر الأبيض المتوسط التي تقدر ب 4.5مليون كم² علماً أن المساحة الإجمالية للدول العربية 14مليون كم².

2- يبلغ عدد سكان العالم العربي 260مليون نسمة.

3- دول المغرب العربي تبعد عن أوروبا بـ 15 كم (مضيق جبل طارق)، كما أن المشروع الرابط بين المغرب وإسبانيا سيمحو هذه المسافة ويسهل عملية التعاون بين القطبين .

4- الملايين من العرب والذين جاءوا من أصل عربي يقطنون أوروبا ، والبعض الآخر ينتقلون سنوياً إلى أوروبا من أجل نشاطات مختلفة .

5- الإتصالات العربية تحاول أن تزيد من تعاون أوروبا والعرب عن طريق مختلف وسائل الإعلام.

6- الإتحاد الأوروبي هو أول مساهم تجاري للعالم العربي ، إذ أن أوروبا توجه 57% من صادراتها إلى العرب وتستقبل 45% من وارداتها من هذه الأخيرة.



7- العالم العربي يستولي على 70% من احتياطي العالم من الغاز والبترو، وينتج 40% من الإنتاج العالمي.

8- تعتمد أوروبا في احتياجاتها من البترول والغاز على 40% من إنتاج العالم العربي.

كل هذه المعطيات وغيرها تؤكد ضرورة تفاعل إيجابي في العلاقات العربية الأوروبية. إن إنشاء اليورو يزيد في المشاورات والمفاوضات التي بدأت سنة 1974. وكذا عقدت دول مجلس التعاون الخليجي في عام (8) 1988 إتفاقية للتعاون الإقتصادي معها ، ولاتنسى المشاورات الأورو متوسطية والتي أثمرت بإعلان برشلونة في نوفمبر 1995 والذي أدى إلى زيادة التبادل التجاري وعلى إنشاء مناطق حرة مع نهاية 2010 (9) فتنطوير العلاقات الأورو – عربية سيؤدي حتما إلى استخدام اليورو لما له من أثر إيجابي على اقتصادياتها.

2- تأثير اليورو على المتغيرات الاقتصادية:

إن الدول العربية ترتبط بعلاقات إقتصادية متشابكة مع الإتحاد الأوروبي سواء في مجال التجارة أو في الإستثمار وغيرها. وستزداد هذه العلاقات بعدما وقعت كل من تونس والجزائر والمغرب والإردن وفلسطين إتفاقات الشراكة ، كما تسعى دول مجلس التعاون لإبرام اتفاق منطقة حرة مع دول اليورو (10) .
إن إقتصاديات الدول العربية سوف تتأثر باليورو من عدة متغيرات أهمها :

أ-التجارة الخارجية:

يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك الرئيسي للدول العربية ومنه فإن توحيد العملة (اليورو) سيؤدي إلى :
- إلغاء مخاطر تذبذب أسعار الصرف (11): فالصادرات العربية تتم تسويتها حسابيا بالدولار وكان يترتب على ذلك أعباء مالية إضافية على الجهات المصدرة في البلدان العربية ، نظرا لتذبذب أسعار صرف العملات الأوروبية مقابل الدولار .فالتعامل باليورو سيوفر للمصدرين قدرا من الأموال الإحتياطية لأجل مخاطر تذبذب أسعار الصرف - تلافي الآثار السلبية لتقلبات أسعار صرف العملات الأوروبية (12): إن ثبات سعر اليورو سيمكن المستورد الأوروبي من خلاله من تدبير احتياطياته من السلع والمنتجات بأقل تكلفة ممكنة دون الخوف من تقلبات أسعار الصرف.

- تسعير الصادرات باليورو (13): إن تسعير الإتحاد الأوروبي لصادراته باليورو يؤدي إلى زيادة طلب الدول العربية على اليورو ولتسوية قيمة وارداتها من الإتحاد الأوروبي. ومن أجل شفافية أكبر للأسعار فإن الدول العربية هي الأخرى تسعر صادراتها إلى الإتحاد الأوروبي باليورو.

- زيادة حجم التجارة العربية (14): - بسبب تحسن شروط تجارة السلع والخدمات ذات الأصل الأوروبي قياسا بالسلع الأميركية زاد حجم التجارة العربية .مما يدفع ببعض المستثمرين العرب التغلغل داخل الإتحاد الأوروبي والإستفادة من ارتفاع العائد بسبب الكفاءة الإنتاجية .



-هبوط أسعار الفائدة على رؤوس الأموال الأوروبية⁽¹⁵⁾: يؤثر اليورو في الإلتزامات المالية العربية بفعل هبوط أسعار الفائدة على رؤوس الأموال الأوروبية ، ومقارنة بالفترة السابقة عام 1996راجعت أسعار الفائدة في جميع دول منطقة اليورو بموجب معايير التقارب ، فكلما هبطت هذه الأسعار انخفضت خدمة الديون الخارجية الأمر الذي يؤدي إلى توفير أموال للدول المدينة فيتحسن ميزان مدفوعاتها ، وخاصة بالنسبة للدول التي تقوم قروضها باليورو . - إنخفاض كلفة الإنتاج⁽¹⁶⁾: إن إنخفاض معدلات أسعار الفائدة ، وتكلفة العمل المنتج يؤدي بالضرورة إلى إنخفاض أسعار السلع الأوروبية والتالي ستنتمكن الدول العربية من استيراد الكميات نفسها التي كانت تستوردها تكلفة أقل . - توفير نفقات تساعد على إنخفاض أسعار السلع الأوروبية المستوردة⁽¹⁷⁾: إن التعامل باليورو يمكن التجار العرب من التعامل بعملة واحدة أكثر ثباتا في سعرها مما يقلل خسائرهم ويوفر نفقات تساعد على إنخفاض أسعار السلع الأوروبية المستوردة.ومنه ارتفاع القدرة التنافسية أمام السلع الأميركية وغيرها . -تحسين معدلات النمو والاستثمار والتشغيل⁽¹⁸⁾: بفعل المكاسب الاقتصادية لليورو تتحسن معدلات النمو والاستثمار والتشغيل في الاتحاد الاقتصادي والنقدي وسيتوسع السوق. الأمر الذي يتطلب زيادة الواردات من داخل وخارج الاتحاد وهذا ماينعكس إيجابا على إقتصاديات الدول العربية . -الموازن التجارية العربية⁽¹⁹⁾: يؤثر اليورو في الموازن التجارية العربية تبعا للقيمة التعادلية للعملة الأوروبية الموحدة أمام العملات الرئيسية كالدولار ، وخاصة في حالة ارتفاع قيمته فإنه يؤثر إيجابيا على صادرات الدول العربية مع دول الاتحاد الأوروبي.

ب- البنوك العربية وحركة رؤوس الأموال :

سيكون لليورو أثر على الجهاز المصرفي داخل الإقتصاديات العربية وخارجها :

1-البنوك العربية الداخلية: إن هذه البنوك سوف تتأثر على عدة جبهات :

-إعادة هيكلة حسابات البنوك العربية⁽²⁰⁾: إن استعمال اليورو سيحدث تغييرات في عمليات البنوك المراسلة سواء داخل أوروبا أو خارجها حيث ستنقلص شبكتها ، وحدث إنخفاض كبير في إيراداتها ومواجهة منافسة شديدة في مجال عملها مما يؤثر على البنوك العربية الصغيرة الحجم أكثر من غيرها وخاصة مع ارتفاع تكاليف التكنولوجيا الجديدة اللازمة للتعامل مع المستجدات الناجمة عن استخدام اليورو .

- لجوء معظم البنوك المركزية الاحتفاظ باحتياطات كافية من اليورو⁽²¹⁾: لتسوية المعاملات فيما بينها وبين مراسليها الأوروبيين لجأت معظم البنوك العربية إلى الرفع من احتياطاتها من اليورو للتقليل من مخاطر سعر الصرف بين العملات المختلفة وبين الدولار .

- فرض تحديد مناطق عمل البنوك العربية⁽²²⁾: ستواجه هذه البنوك تحديات ملموسة وحقيقية حيث سيفرض عليها أن تحدد حجم مناطق عملها وفقا للتغييرات التي تقرضها وجود عملة موحدة .



- قيام البنوك العربية بتحديد نسب العملات المحتفظ بها⁽²³⁾: يقوم كل بنك في المنطقة العربية بتحديد السياسة الملائمة له فيما يتعلق بنسب العملات التي يحتفظ بها وذلك طبقا للعلاقة بين البنك ومراسله في الخارج وهذا لتكوين كيانات قوية وعلاقة بما يتطلب ذلك من خلق بيئة تنظيمية جديدة ومستوى عال من الشفافية للتعامل مع سوق أوروبية موحدة.

2- البنوك العربية في الإتحاد الأوروبي :

منذ عدة سنوات حدث توسع سريع في البنوك العربية المقامة في الإتحاد الأوروبي متمركزة أغلبها في لندن ، حيث بلغت 191 بنكا عربيا وشركات استثمارية باستثمار قيمته 4مليار دولار أمريكي. فمع استعمال اليورو فإن هذه البنوك تتأثر بعدة جوانب ومن أبرزها⁽²⁴⁾ :

- زيادة حدة المنافسة وانخفاض أرباح الكثير من البنوك بسبب ارتفاع تكاليف البنوك العاملة في الإتحاد الأوروبي. بما يؤدي إلى اتساع الاندماج البنكي .
- وضع استراتيجية واضحة لكيفية الاستفادة من الوحدة النقدية الأوروبية.
- تعمل البنوك الصغيرة على وضع خطط تحدد فيها مواطن قوتها وضعفها من أجل رفع العائد من رأس المال ، وذلك من خلال إقامة شراكة مع المؤسسات المالية الأوروبية .
- من جانب آخر سوف تكون هناك حركة رؤوس الأموال باتجاه الإتحاد الأوروبي متمثلة في الإستثمارات العربية التي تسعى للاستفادة من مزايا السوق الموحد والتي تتعدى فيها تكاليف التحويل بين العملات وتزيد فيها الكفاءة الإنتاجية.

ج-أسعار صرف العملات العربية مقابل العملات الأجنبية⁽²⁵⁾:

إن سعر اليورو يتحدد مقابل العملات الأخرى طبقا لقوى السوق (العرض والطلب) باعتباره عملة دولية مرنة ، ومن البديهي أن الدول اعربية التي تتبع نظام سعر الصرف مرنا لاتربط عملتها بأي عملة أخرى ، ومنه يمكن أن يحتل اليورو مكانة متميزة على حساب تراجع مكانة الدولار الأمريكي في أي سلة للعملات. كما العملات العربية تتأثر إيجابيا وسلبا في حال تثبيت عملاتها باليورو

1-المزايا⁽²⁶⁾: - استبعاد كل أنواع المضاربات الناتجة عن التخفيضات التنافسية لعملات بعض الدول الأوروبية مما يؤدي إلى تشجيع الإستثمارات المباشرة. ومنه يعطي للمستثمر الأجنبي القدرة على اتخاذ القرارات على أسس موضوعية .

-انفتاح القطاع المالي العربي على السوق المالية الأوروبية الموحدة، مما يؤثر على أداء الأسواق المالية العربية.



- تأمين العملات من مخاطر التهريب والمضاربة والهجرة وخاصة في حالة تحويلها إلى عملات قابلة للصرف الكلي.
- دفع السلطات النقدية العربية على الضغط على الأسعار وعلى العجز المالي الحكومي وعلى المديونية ، مما يدعم ثقة المستثمرين الأجانب والمحليين في الإقتصاديات العربية.
- 2- السلبات (المخاطر)⁽²⁷⁾ : - خطر تثبيت عملات عربية قطرية بعملة إقليمية موحدة ،قد تتجم عنه أضرار لعدم وجود روابط اقتصادية لهذا القطر مع البلدان الأخرى .
- فقدان البنوك المركزية العربية لقرارها النقدي ، فالبنك المركزي الأوروبي يتحكم في القرار النقدي العربي وهذا يعني تحكم أوروبا في الإنفاق الإستثماري والإنتاجي والإداري للبلدان العربية تحكما كليا.
- خطر غياب إلتزام البنك المركزي الأوروبي بدعم احتياطات البنوك المركزية العربية ، لتغطية الكتلة النقدية المتداولة وكذلك لتمويل احتياطي الطوارئ في حالة المخاطر المتعلقة بالمضاربات والتقلبات النقدية، وغطاء مالي كاف لتمويل الواردات الضرورية من سلع وخدمات استهلاكية وإنتاجية .

د- إحتياطات الدول العربية من عملات أجنبية⁽²⁸⁾ :

يتفاوت تأثير اليورو على الإحتياطات من بلد عربي لآخر ، فبعض الدول العربية سيكون تأثير اليورو على إحتياطاتها محدودا ، لأن أهمية العملات الأوروبية في إحتياطاتها محدودة، بالمقارنة مع دول أخرى تملك نسبة أكبر من العملات الأوروبية في إحتياطاتها فعلى سبيل المثال يمتلك المغرب 86% من إحتياطاته من عملات أوروبية ، وتونس 44% فيما يملك لبنان 4.4% فقط. لذا على معظم الدول إعادة النظر في تركيب محافظ إحتياطاتها من العملات الأجنبية لصالح اليورو وبالأخص دول إتحاد المغرب العربي حسب ما جاءت به إتفاقية برشلونة لسنة 1995.

هـ- تأثير اليورو على التدفقات المالية والإستثمارية⁽²⁹⁾ :

من المتوقع أن تزداد إستثمارات الدول العربية باليورو ومقرونة بنوع من الحذر والترقب ، وبالتالي فإن قرار زيادة إستثماراتها يتطلب بعض الوقت حتى يكسب اليورو قوة في الأسواق المالية الدولية ومنه سنبين تأثيره على كل من :

1- اليد العاملة العربية :⁽³⁰⁾ إن وجود عملة أوروبية موحدة سوف يشجع على حركة القوة العاملة بين الأعضاء وذلك في ظل الشفافية في الأجور التي سيخلقها اليورو ، وسوف يؤدي ذلك إلى مطالبة العمال في العديد من الدول الأعضاء بالمساواة في الأجور مع العمال في الدول الأخرى الأعضاء باليورو ، ويؤدي إلى تنشيط النقابات والمؤسسات العمالية مما ينتج عنه إعطاء الأولوية للقوة العاملة الوطنية الأوروبية . ومن سوف تؤثر على حركة



القوة العاملة التي ستقلص ويضيق عليها الخناق وخاصة القوة العاملة غير القانونية، وبالأحرى دول المغرب العربي التي تشكل نسبة كبيرة من إجمالي العمالة في الاتحاد الأوروبي. والتي ستطرح من خلال المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي.

2-الصادرات غير النفطية ⁽³¹⁾ : تتكون هذه الصادرات السلعية بصفة أساسية من البتروكيماويات والألمنيوم ومشتقات النفط التي تشكل مانسته 75% من مجموع الصادرات غير النفطية حيث يتم تسعيرها بالدولار مما يعني أن أي تغيير في أسعار صرف اليوروسينعكس بشكل مباشر على القدرات التنافسية للسلع العربية.

3-الصادرات النفطية ⁽³²⁾ : تتحدد أسعار النفط في الوقت الراهن بقوى السوق فالقيمة الحقيقية لسعر البرميل من النفط العربي تتأثر بعاملين هما :- معدلات التضخم في الدول المستوردة للنفط. - تغيير سعر صرف عملات هذه الدول المستوردة مقابل الدولار الأمريكي. ومن متابعة تغير أسعار برميل النفط العربي بالقيمة الإسمية والحقيقية مقوماً بالدولار الأمريكي. فخلال الفترة من 1973 إلى 1998 زادت الأسعار الإسمية بمعدل 20% سنوياً ⁽³³⁾ مع حدوث تذبذبات حادة خلال هذه الفترة بينما الأسعار الحقيقية زادت بمعدل 3.3% سنوياً. إن التضخم في الدول المستوردة للنفط وتغير صرف عملات هذه الدول مقابل الدولار ساهم في تراجع القيمة الحقيقية لبرميل النفط العربي بنسبة 16.7% وهذا راجع إلى ظروف العرض والطلب في السوق العالمي للنفط شأنه شأن أية سلعة أخرى. إضافة إلى دوره الإستراتيجي في الإقتصاديات العالمية وارتباطه بالأوضاع الأمنية في مناطق الإنتاج، والنمو الإقتصادي في أسواق الإستهلاك.

بالنسبة للاتحاد الأوروبي يتحمل المستهلكون الأوروبيون ارتفاع أسعار المنتجات علماً بأن أسعار الخام تنسم بالإستقرار وأحياناً بالإنخفاض ، ماعداً في السنوات الأخيرة شهدت إرتفاعاً لا مثيل له إذ وصل سعر برنت في السوق الأميركية في نوفمبر 2004 إلى أكثر من 50 دولار، لكن هذا الإرتفاع آني فقط ولا يمكن الإعتماد عليه في المديين المتوسط والبعيد.

التحديات التي تواجه الإقتصاديات العربية:

بالنسبة للدول العربية وبالأخص البلدان التي تمر بمرحلة الإنتقال ، من المحتمل أن يأتي التأثير الرئيسي للسوق الأوروبية الموحدة من خلال الروابط التجارية والمالية. وسيفضي القيام بنشاط أشد حيوية وتزايد الطلب على الواردات في منطقة اليورو إلى زيادة الصادرات من البلدان العربية والبلدان التي تمر بمرحلة الإنتقال وزيادة الناتج فيها. وبالمثل سيكون لترتيبات سعر الصرف ، والتطورات في الأسواق المالية وتدفق رؤوس الأموال تأثيرها على البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة الإنتقال وعلى سياساتها ⁽³⁴⁾ .

- فستفضي الزيادة في القوة الدورية لمنطقة اليورو إلى زيادة مباشرة في الصادرات من الشركاء

التجاربيين لأوروبا مما يتوجب عليها إصلاح أسواق العمل والقاعدة الهيكلية .



- تصحيح نظمها الخاصة بسعر الصرف ، لكي تعكس على نحو أفضل تشكيل روابطها التجارية والمالية أو تغيير سياساتها بشأن إدارة الديون مع إدخال تصحيحات على إدارة هذه الديون .
- ربط عملاتها باليورو لتخفيض المخاطر الدولارية وبالتالي التقليل من التقلبات في مدفوعات ديونها المقومة بالدولار .
- زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات المالية والإقتصادية وبناء نظم بنكية سليمة.
- مواصلة العمل في مجال الخصوصية والاستمرار في تقليل التدخل الحكومي في أمور الإقتصاد، وإزالة كل أشكال الإحتكارات مع إزالة القيود التجارية وتنمية أسواق العمل المرنة.
- وفي الأخير إيجاد قطاعات مالية متينة وقدرات تنظيمية وإشرافية أقوى للمساعدة على كفاءة الإستقرار .

المحور الرابع: انعكاسات توحيد العملة الأوروبية على الاقتصاد الجزائري:

شهدت السوق الأوروبية تحولات اقتصادية ميزها توحيد العملة، وبداية التعامل باليورو حيث اختفت العملات القطرية داخل الاتحاد، وبالتالي أنشأت وضعا جديدا في التعاملات الاقتصادية الدولية بصفة عامة، وكون أن الاتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي والتجاري الأول بالنسبة للجزائر، فإنه من الطبيعي أن يتأثر الاقتصاد الجزائري بهذا التحول. وسنحاول من خلال هذا المحور رصد أهم التأثيرات بالتركيز على ثلاث مستويات رئيسية.

أولا: تأثير اليورو على التجارة الخارجية:

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول إذ قدرت صادرات الجزائر نحو المجموعة سنة 1998 بـ: 390203.6 مليون دج أي بنسبة 65 % من إجمالي الصادرات، وبلغت الواردات لنفس السنة 316989.9 مليون دج بنسبة 57.4 % إجمالي الواردات. كما تجاوزت حدود 56.2 % سنة 1999، كما بلغت خلال السداسي الأول من سنة 2003 نسبة 65 % من إجمالي الواردات⁽³⁵⁾.

نظرا لهذا الحجم من التعاملات فإن الميزان التجاري يتأثر جراء ارتفاع وانخفاض أسعار صرف اليورو مقابل الدينار والعملات الرئيسية الأخرى، وسيزداد هذا التأثير حدة بعد دخول الاتفاق الأوروبي-جزائري حيز التطبيق الكلي، حيث تحرر كل القوائم في حدود 2010/2012. وبالتالي يمكن أن تستفيد الجزائر من الانخفاض في سعر صرف اليورو مقابل الدينار بانخفاض قيمة الواردات بالقيمة الحقيقية. أما في حالة ارتفاع سعر صرف اليورو فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع قيمة الواردات بالقيمة الحقيقية.

أما فيما يتعلق بالصادرات الجزائرية فإن أغلبيةها مرتبطة بالدولار، باعتبار أنها تتشكل بنسبة تفوق الـ 97 % من المحروقات، وفي حالة ارتفاع سعر صرف اليورو مقارنة بالدولار وفوترة هذه الصادرات باليورو فإن قيمتها



الحقيقية سترتفع. بالإضافة إلى إمكانية المفاضلة من بين دول الاتحاد لتسويق هذا المنتج الإستراتيجي في حالة تساوي الأسعار.

ثانيا: تأثير اليورو على المعاملات المالية الجزائرية:

إن نشأة اليورو من شأنه أن يؤثر ليس فقط على منطقة اليورو فقط بل سيمس هذا التأثير المنظومتين النقدية والمالية العالميتين بصفة عامة، ومنها الجزائرية حيث سيكون لها تداعيات حقيقية على الاقتصاد الوطني، حيث أحدثت بداية التعامل باليورو جملة من التغييرات نوجزها في النقاط الموالية:

1. انخفاض مخاطر عمليات الصرف، حيث أن التعامل مع عملة واحدة أسهل وفضل من التعامل مع 26 عملة.
2. الانخفاض النسبي لأسعار الأسهم والسندات نتيجة المنافسة الحادة في الأسواق المالية بين دول الاتحاد.
3. تنشيط السوق المالية الجزائرية من خلال تدفق الاستثمار في الأوراق المالية، نتيجة تحويل رؤوس أموال معتبرة للأسواق الناشئة منها الجزائرية، باعتبار انخفاض مستوى الأرباح في السوق الأوروبية.
4. التأثير على المستوى الحقيقي لاحتياطات الصرف إيجابا أو سلبا نتيجة التقلب بين سعري صرف اليورو والدولار.
5. التأثير على سعر صرف الدينار باعتبار أنه مرتبط أساسا بسلة من العملات مع إعطاء أولوية للدولار.

ثالثا: تأثير اليورو على المديونية الخارجية:

باعتبار أن أكثر من 25% من المديونية الجزائرية مقيمة باليورو فإن أي تقلبات في سعر صرف اليورو سيكون لها تأثير على قيمة المديونية الخارجية، وسعر فائدة اليورو على خدمة الدين الخارجي للجزائر. ففي حالة ارتفاع سعر صرف الأورو أمام الدولار فإن القيمة الحقيقية المقيمة بالأورو سترتفع لأننا سنحتاج إلى عدد أكبر من الدولارات لتسديد هذه المديونية. أما إذا حدث العكس مثلما وقع في سنة 1997 حيث أدى ذلك إلى استقرار الدينار الجزائري مما انجر عنه انخفاض المديونية من 28 مليار على 26 مليار دولار⁽³⁶⁾.

أما فيما يتعلق بهيكل المديونية فإن الإحصائيات تشير إلى أن المديونية المصنفة بالدولار بلغت 42.59% أما اليورو 28.32% والين الياباني بقيمة 13.85%، ويأتي بعد ذلك قيمة ديون كل من الدانمارك، السويد وإنجلترا بـ 1.78% أما العملات الأخرى فتتمثل 02.21% من المديونية⁽³⁷⁾.

من خلال هذه الإحصائيات يتضح أن حجم المديونية المقيمة بالدولار مازالت تمثل القسط الكبير من حجم المديونية، وبالتالي ليس من السهل تحويل هذا الجزء من المديونية إلى اليورو. إلا أنه باتساع التعاملات البنينة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي فإن العملية تكون ممكنة.



رابعاً: تأثير اليورو على مستوى الدخل الفردي في الضفتين:

سيمس توحيد العملة الأوروبية مستويات المداخل الفردية بالنسبة للجزائريين والأوروبيين، خاصة فيما يتعلق بفتح الحسابات بالعملات الصعبة من قبل المهاجرين والسياح، حيث أصبح من السهل فتح حساب لدى البنوك وتحويل الأموال بالأورو بدلاً من البحث عن تلك البنوك التي تتعامل بحسابات مرتبطة بالعملات المختلفة الأوروبية، بالإضافة إلى إتاحة الفرص للمتعاملين الجزائريين من الرفع من مداخيلهم من خلال اختراق القطاعات السوقية في منطقة الأورو الأقل مستوى من التنافس، والتموقع بها.

خاتمة

الحقيقة أن اليورو يسمح بإيجابيات عديدة لكنه يجلب بالمقابل مخاطر عدة هي الأخرى ، ولتعظيم المزايا والحد من المخاطر يتوجب علينا استشراف المستقبل من خلال رؤية شاملة لكل الإنعكاسات الناجمة عن اليورو على السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية . هذه الرؤيا تفرض أن تكون الشراكة الموقعة أو التي ستوقع غير مقتصرة فقط على الإتفاقيات التجارية والنقدية والمالية وحركة رؤوس الأموال وإنما تكون شاملة وعامة حيث تشمل الإحتياجات العربية من العملات الأجنبية. كما يكون له أثر إيجابي على الإقتصاد العربي وبالأخص تسيير الإستثمارات وهو ما يفرض على البنوك العربية ضرورة القيام بتغييرات للتأقلم مع الأوضاع الجديد .

الهوامش:

Media Bank N 37 Aout 1998 p17-1

Media Bank N 37 Aout 1998 p18-2

3- د.فاروق محمود الحمد -سلسلة رسائل البنك الصناعي عدد 61 جوان 2000 ص85.

4- د.فاروق محمود الحمد -سلسلة رسائل البنك الصناعي عدد 61 جوان 2000 ص86

5- د.صالح نعوش - السياسة النقدية الأوروبية -مجلة المال والصناعة العدد 21 الكويت -2003 ص 146-147.

6- Conjoncture - l'Italie (Monnaie Unique pour un pays multiple)- S.Villers

Paris 1998

7-20 p. Jan 2000 (L'Euro et Le monde Arabe)Suisse –Algérie

8- د.سمير صارم -اليورو - الفكر المعاصر -الطبعة الأولى ص.199

9-21 p. Jan 2000 (L'Euro et Le monde Arabe)Suisse –Algérie

10- د. مغاوري شلبي (العرب واليورو)-إسلام أون -لاين -نت.



- 11- د. فاروق محمود الحمد - سلسلة رسائل البنك الصناعي عدد 61 جوان 2000 ص 138.
- 12- د. فاروق محمود الحمد - سلسلة رسائل البنك الصناعي عدد 61 جوان 2000 ص 139
- 13- د. مغاوري شلبي (العرب واليورو) - إسلام أون - لاين - نت.
- 14- د. مغاوري شلبي (العرب واليورو) - إسلام أون - لاين - نت.
- 15- آثار تطبيق اليورو في الإقتصاد العالمي - الجزيرة - نت.
- 16- د. فاروق محمود الحمد - سلسلة رسائل البنك الصناعي عدد 61 جوان 2000 ص 143
- 17- آثار تطبيق اليورو في الإقتصاد العالمي - الجزيرة - نت.
- 18- آثار تطبيق اليورو في الإقتصاد العالمي - الجزيرة - نت.
- 19 آثار تطبيق اليورو في الإقتصاد العالمي - الجزيرة - نت.
- 20- د. فاروق محمود الحمد - سلسلة رسائل البنك الصناعي عدد 61 جوان 2000 ص 146
- 21 - د. فاروق محمود الحمد - سلسلة رسائل البنك الصناعي عدد 61 جوان 2000 ص 147
- 22 - د. فاروق محمود الحمد - سلسلة رسائل البنك الصناعي عدد 61 جوان 2000 ص 147
- 23 - د. فاروق محمود الحمد - سلسلة رسائل البنك الصناعي عدد 61 جوان 2000 ص 147
- 24- د. سمير صارم - اليورو - الفكر المعاصر - الطبعة الأولى ص. 199
- 25- د. فاروق محمود الحمد - سلسلة رسائل البنك الصناعي عدد 61 جوان 2000 ص 154
- 26- محمد عبد الدايم (اليورو والإقتصاديات العربية- الأوروبية- 2002/01/2) الجزيرة - نت.
- 27- محمد عبد الدايم (اليورو والإقتصاديات العربية- الأوروبية- 2002/01/2) الجزيرة - نت.
- 28- د. فاروق محمود الحمد - سلسلة رسائل البنك الصناعي عدد 61 جوان 2000 ص 155
- 29- د. فاروق محمود الحمد - سلسلة رسائل البنك الصناعي عدد 61 جوان 2000 ص 158
- 30- د. مغاوري شلبي (العرب واليورو) - إسلام أون - لاين - نت.
- 31- Suisse - Algérie (L'Euro et Le monde Arabe) Jan 2000 p21
- 32- د. مغاوري شلبي (العرب واليورو) - إسلام أون - لاين - نت
- 33- مجلة النفط والتعاون العربي - الأمانة العامة لمنظمة الأوبك عدد 89 سنة 1999 ص 30
- 34- مجلة التمويل والتنمية ديسمبر - 1998 ص 10 (بتصرف).
- 35- غنيل بسة وآخرون: آثار توحيد العملة الأوروبية على الدولار الأمريكي وانعكاساته على التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة ليسانس غير منشورة، جوان 2003، ص 105.
- 36- جريدة الشعب: انخفاض في الديون الخارجية الجزائرية، العدد 12627، يوم 2001/12/30، الجزائر.
- 37- جريدة السفير: الديون الخارجية الجزائرية، العدد 83 يوم 2002/06/01، الجزائر.



المراجع

1-الكتب:

د.سمير صارم -اليورو -دار الفكر المعاصر الطبعة الأولى -2000

2-المجلات :

العربية: 1-سلسلة رسائل البنك الصناعي عدد 61 جوان 2000

2-مجلة المال و الصناعة العدد 21 الكويت 2003

3-مجلة النفط والتعاون العربي -عدد89 سنة 1999.

4- التمويل والتنمية ديسمبر 1998.

5-جريدة الشعب العدد 12627، يوم 2001/12/30، الجزائر.

6 -جريدة السفير العدد 83 يوم 2002/06/01، الجزائر.

الفرنسية :

1-Media Bank N 37 Aout1998.

2-S.Villers l'Italie (Monnaie Unique pour un pays multiple)- Conjoncture

Paris 1998

3-Suisse –Algérie(L'Euro et Le monde Arabe)Jan 2000

الانترنت: 1- د.مغاوري شلبي (العرب واليورو)-إسلام أون -لاين -نت.

2- آثار تطبيق اليورو في الإقتصاد العالمي -الجزيرة - نت.

3- محمد عبد الدايم (اليورو والإقتصاديات العربية- الأوروبية-2002/01/2)الجزيرة -نت.

المذكرات:

1- نبيل بسة وآخرون: آثار توحيد العملة الأوروبية على الدولار الأمريكي وانعكاساته على التجارة

الخارجية الجزائرية، مذكرة ليسانس غير منشورة، جوان 2003، جامعة محمد بوضياف -المسيلة.